

(١) الأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً ريثما يفصل في هذا الطعن .

(٢) ضم المفردات للزومها لتحقيق أوجه الطعن.

والحكم :

أولاً : بقبول الطعن شكلاً .

ثانياً : وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

الحامى/رجائى عطية

قتل خطأ

القضية ١٠٦٥١/١٩٩٦ الهرم

١٥٩٤٦/١٩٩٦ س جنوب الجيزة

الطعن بالنقض رقم ٢٠٨٨٥/٦٨ ق

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

مذكرة

بأسباب الطعن بالنقض

المقدمة من : (محكوم ضده)

وموطنه المختار مكتب محاميه ووكيله الأستاذ رجائي عطيه المحامى بالنقض ٤٥ شارع طلعت حرب - القاهرة، و ٢٦ شارع شريف باشا - عمارة الإيموبيليا بالقاهرة - والوكيل عنه بتوكيل رقم ٧٢٣٣هـ لسنة ١٩٩٦مسمى عام توثيق الجيزة النموذجى - ويتضمن التقرير بالنقض فى الأحكام.

ضد : ١ - النيابة العامة

٢ - (مدعى بالحقوق المدنية)

فى الجنحة رقم ١٠٦٥١/١٩٩٦ الهرم

١٥٩٤٦/١٩٩٦ س. جنوب الجيزة

والمحكوم فيها حضورياً بجلسة ١٩٩٨/٤/٢٩ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتأييده فيما عدا ذلك - وكان الحكم الابتدائى قد قضى حضورياً بجلسة ١٩٩٧/٥/٢٨ بحبس المتهم الطاعن سنة مع الشغل وكفالة الف جنيه للإيقاف وبإلزامه بأن يؤدى للمدعى المدنى مبلغاً قدره ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت وال.....وفات المدنية.

الوقائع

أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين :

١ - (الطاعن)

٢ -

يوصف أنهما بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٩ بدائرة قسم الهرم، تسببا بخطئهما فى وفاة وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهما ورعونتهما وعدم إحترازهما ومخالفتهما القوانين واللوائح على النحو الثابت بالأوراق.

وبجلسة ١٩٩٧/٥/٢٨ قضت محكمة أول درجة بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل

لمدة سنة واحدة وبتعويض مؤقت للمدعى بالحقوق المدنية الذى كان قد إدعى مدنياً ضد المتهمين قدره ٥٠١ جم وال.....وفات ومقابل اتعاب المحاماة.

وإستأنف المتهمان وقضت المحكمة الإستئنافية بجلسة ١٩٩٨/٤/٢٩ حضورياً بالنسبة للمتهم الأول/ (الطاعن) بتعديل الحكم المستأنف إلى حبسه لمدة ستة أشهر مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك وبإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للثانى (.....) وبرأته مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية ضده وإلزام رافعها ب.....وفاتها.

ولما كان هذا الحكم قد صدر معيباً باطلاً فقد طعن عليه الطاعن بطريق النقض وذلك بوكيل يبيح له حق الطعن بالنقض وأرفق التوكيل عند التقرير بالطعن وقيد طعنه تحت رقم ١٩٩٨ تتابع نيابة جنوب الجيزة الكلية وذلك بتاريخ/ ١٩٩٨/٦ —

وذلك للأسباب الآتية :

أسباب الطعن

أولاً : القصور فى البيان والفساد فى الإستدلال :

ذلك انه وعلى ما يبين من مطالعة مدونات أسباب الحكم المطعون فيه فإن المحكمة تساندت فى قضائها بإدانة الطاعن — ضمن ما تساندت إليه — للدليل المستمد من تقرير مفتش الصحة والذى جاء به أن سبب وفاة المجنى عليها صدمة عصبية شديدة أدت إلى هبوط حاد بالدورة الدموية والقلب نتيجة التعرض لصعق بالتيار الكهربائى داخل حوض سباحة.

وبذلك تكون المحكمة قد إكتفت عند تحصيلها لمؤدى ذلك التقرير الطبى ببيان نتيجته فحسب دون ان تبين بمدونات الحكم الأسباب التى تحمل تلك النتيجة وتؤدى إليها.

وهو قصور شاب إستدلال الحكم المطعون فيه، لأن الشارع أوجب على المحكمة عند القضاء بالإدانة ضرورة إشتمال حكمها على بيان مفصل واضح لكل دليل من الأدلة التى تساندت إليها المحكمة فى قضائها، بحيث لا يشوبه الإجمال أو الغموض والإيهام، ولا يتحقق ذلك الذى اوجبه المشرع إذا ما شاب تحصيل المحكمة لبيان مضمون الدليل غموض مطلق أو إيهام تام أو إجمال وتعميم، وكذلك الحال إذا ما إقتصرت المحكمة فى بيان الدليل المستمد من التقرير الطبى على مجرد الإشارة إلى نتيجة وحدها دون إيراد مقدماتها التى تؤدى إليها وتحملها فى منطق سائع وإستدلال مقبول، وذلك حتى تستطيع محكمة النقض بسط رقابتها على الحكم لبيان مدى صحته من عوارره، وهو أمر يستحيل عليها مباشرته إذا ما كانت تلك النتيجة التى حصلتها المحكمة فى حكمها عند تحصيل التقرير الطبى الصادر من مفتش الصحة غير محمولة على أسباب توضحها وتؤدى إليها.

وكان على المحكمة أن تبين فى حكمها وتورد بمدوناته — حتى يَسَلَمَ قضاؤها من هذا العوار

— بياناً مفصلاً واضحاً لما أثبتته الكشف الظاهري على جثة المجنى عليها و إصاباتهما وموضعها وكيفية حدوثها، والمظاهر البادية عليها، والآثار الناجمة عنها، والتي على أساسها إستطاع الطبيب المذكور الجزم بأن وفاتها نجمت عن الصعق بالتيار الكهربائي بحمام للسباحة.

وهي عناصر جوهريّة ولازمة وضرورية لبيان تلك الأدلة، إذ لا يستطيع المطلع على الحكم مع تخلفها التعرف على الأساس الواقعي الذي كونت المحكمة عقيدتها بإدانة الطاعن بناء عليه.

كما يتعذر والحال كذلك — القول بأن المحكمة قد تحققت من مدى مواعمة ذلك الدليل لباقي الأدلة الأخرى في الدعوى، أو أنها كانت ملزمة بها الإلزام الشامل الذي يهيئ لها الفرصة لتححيص التحييص الكامل الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من واجب تحقيق البحث للتعرف على وجه الحقيقة، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه.

ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد تساندت في قضائها بإدانة الطاعن إلى أدلة أخرى سلمت — جدلاً — من هذا العوار، لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة، بحيث إذا سقط أحدها أو أستبعد تعذر التعرف على أثر ذلك في تقديرها لباقي الأدلة الأخرى.

ولا محل للقول في هذا الصدد بأن تقرير مفتش الصحة الذي تساندت إليه المحكمة في قضائها بإدانة الطاعن مرفق بأوراق الدعوى، وأن المحكمة إذ أخذت به، واعتنقت ما جاء بمدوناته، فإنها تكون قد احالت إليه في بيان مؤدى الدليل المستمد منه وإلى أصله الثابت بالأوراق.

لأن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يتعين إشتمالها على بيان كاف لكل مقوماتها وعناصرها الأساسية، ومن بينها البيان المفصل الواضح لواقعة الدعوى، ومضمون كل دليل من أدلة الثبوت، ولا يجوز بحال الإحالة في بيان مضمون الدليل إلى أية ورقة أخرى خارج نطاق الحكم ومحزره الرسمي لأن تلك الإحالة غير جائزة حيث يتعين إشتمال ورقة الحكم على بيان مفصل لمضمون كافة الأدلة التي تساندت إليها المحكمة في قضائها بإدانة المتهم على نحو لا يشوبه الإجمال أو التجهيل أو التعميم، وهو ما قصرت المحكمة في بيانه بالنسبة لبيان مؤدى تقرير مفتش الصحة، الذي أوقع الكشف الطبي على جثة المجنى عليها كما سلف البيان.

ولأن نتيجة التقرير الطبي المذكور ليست إلّا محصلة لما أسفر عنه الكشف على جثة المجنى عليها، بما يتعين معه بيان أسبابه، لمراقبة صحة النتائج التي إنتهى إليها، وهو ما لا يمكن إستظهاره إذا تم بتر التقرير الطبي السالف الذكر، وفصل أسبابه عن نتيجته، والإكتفاء بتلك النتيجة دون مقدماتها بما يخل بالمنطق القضائي للحكم وهو ما يؤدي إلى بطلانه بما يستوجب نقضه.

وإستقر قضاء النقض على أن :

" الحكم يكون معيباً لقصور بيانه إذا كان قد إكتفى في بيان التقرير الطبي — الذي عول عليه في قضائه بإدانة المتهم — بالإشارة إلى نتيجة ذلك التقرير، دون أن يبين مضمونه، ووصف

الأصابات التي لحقت بالمجنى عليها والمنسوب للطاعن لإحداثها، وكيفية حدوثها، وكيف أدت إلى الوفاة حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى، حيث لا يبين من الحكم أن المحكمة حين إستعرضت الأدلة في الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل إماماً شاملاً يهيئ لها الفرصة لتمحيصه التمحيص الشامل الكافي الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من واجب تحقيق البحث للتعرف على وجه الحقيقة " .

نقض ١٩٨٢/١٢/١٤ س ٣٣ - ٢٠٧ - ١٠٠٠ طعن رقم ٥٢/٦٠٤٧ ق

ومن جانب آخر : فقد أسقطت المحكمة - عند تحصيلها لمؤدى تقرير مفتش الصحة الذى أوقع الكشف الظاهرى على جثة المجنى عليها قبل دفنها - أسقطت جزءاً هاماً وجوهرياً من مدوناته، وهذا الجزء الذى لم تنقله المحكمة عن مدونات ذلك التقرير - الذى إتخذته سنداً للقضاء بإدانة الطاعن وثبوت وقوع الخطأ من جانبه الذى أدى إلى وفاة المجنى عليها - ينص على أنه لم يعثر على اية أصابات بجسم المجنى عليها من أى نوع.

وهذا الجزء من مدونات تقرير مفتش الصحة جوهرى وهام إلى أبعد حد، لأنه نفى كلية وجود ثمة إصابات بجسم المجنى عليها مما يقطع بأن وفاتها لم تحدث نتيجة الصدمة الكهربائية أو الصعق بالتيار الكهربائى.

ويؤكد أهمية هذا الجزء من تقرير مفتش الصحة، الذى أسقطته المحكمة عند تحصيل مضمونه - ما ورد بتقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليها والذى أجراه الطبيب الشرعى بعد تشريح جثتها - فى أعقاب إستخراج جثتها من مقابر بورسعيد حيث دُفنت، إذ جاء فى ذلك التقرير أنه وافق على إستخراج الجثة وتشريحها رغم دفنها ومضى نحو/ ١٣ يوماً على الدفن وذلك لأحتمال بقاء آثار حروق كهربائية نتيجة الصعق الكهربائى أو أية آثار أصابية أخرى بالجثة تساعد على التعرف على سبب الوفاة.

كما جاء بذلك التقرير الطبى الشرعى أن الطبيب الذى أجرى تشريح الجثة لم يعثر على أية آثار إصابية بها، وأنه من المعروف علمياً بأن الصعق الكهربائى يترك أثراً جانبياً بظاهر الجثة، كما يكون له دلالات تشريحية، ولم يعثر الطبيب المذكور على إصابات بالجثة أو أية دلالات تشريحية تدل على ان الوفاة نتيجة الصعق الكهربائى، ولم تفتن المحكمة إلى ما جاء بتقرير مفتش الصحة الذى تساندت إليه فى قضائها بإدانة الطاعن، بأن جثة المجنى عليها وُجِدَت خالية كلية من الإصابات.

كما لم تفتن إلى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية بأن الصعق الكهربائى يخلف علمياً آثاراً أصابية ودلالات تشريحية، وبذلك تكون قد أُجريت بتر تقرير مفتش الصحة، وهو الدليل الفنى الذى أعتمدت عليه فى قضائها، ونقلت عنه أن وفاة المجنى عليها نتيجة الصعق الكهربائى داخل حوض سباحة، دون أن تحصل منه ما ورد به من أن جثة المجنى عليها وُجِدَت خالية خلواً تاماً من الإصابات.

وهذا الجزء الأخير من تقرير مفتش الصحة له أهمية بالغة، لما ذكره الطبيب الشرعى بأن المعروف علمياً بأن الصعق الكهربى يخلف أثراً إصابية بظاهر الجثة، ومن ثم فإن خلو الجثة من الإصابات أمر له دلالة الجوهرية الحاسمة، بما كان يتعين معه أن تفتن لهذا البيان الوارد بتقرير التشريح، وتعنى بتحصيله عند بيان مؤدى النتيجة التى إنتهت إليها فى مدونات أسباب حكمها.

وبدل عدم بيان هذا الجزء من تقرير مفتش الصحة على أن المحكمة أجرت بتر مؤدى ذلك التقرير بإسقاط جزء جوهرى وهام من مدوناته، كما يدل على أنها أجرت مسخ ذلك التقرير وأخرجته عن مفهومه الصريح ومؤداه الواضح، ولم تفتن إلى جزء جوهرى من أجزائه، وهو ما تعلق بخلو جسم المجنى عليها من الإصابات التى كان لأبد من ظهورها على الجثة فى حالة ثبوت وفاة المجنى عليها نتيجة الصعق الكهربى.

ولا شك أن وجهة نظر المحكمة وتقديرها لسبب الوفاة كان سيتغير حتما لو أنها أدركت أن الكشف الطبى على الجثة أسفر عقب الكشف عليها مباشرة عند وفاتها عن عدم وجود ثمة إصابات بها خاصة وأن تلك الإصابات كان ولأبد من وجودها لو أن وفاة المجنى عليها قد نشأت نتيجة الصعق الكهربى.

ولهذا كان بتر هذا الجزء من التقرير الطبى — المحرر بمعرفة مفتش الصحة — مؤثراً فى منطق الحكم المطعون فيه وصحة إستدلالة إذ ما كان يعرف وجه رأى المحكمة فى ذلك التقرير وإطمئنان المحكمة إليه وإلى سبب وفاة المجنى عليها، لو أنها فطنت إلى مدوناته كاملة دون بتر أو مسخ، خاصة ما جاء به من أن جثة المجنى عليها وجدت خالية من أية أصابات، مع العلم بأن وجود تلك الإصابات أمر ضرورى فى حالة الصعق بالتيار الكهربى، كما جاء بتقرير الطبيب الشرعى، الذى أجرى تشريح الجثة، والذى وافق على إستخراجها من قبرها بعد دفنها للتأكد من وجود تلك الإصابات أو عدم وجودها، وحتى يمكنه الجزم بسبب الوفاة.

ولهذا كان تحصيل المحكمة لمؤدى تقرير مفتش الصحة الذى إستندت إليه فى قضائها بإدانة الطاعن مشوباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الفساد فى الإستدلال لأنها أغفلت عند تحصيلها لمضمونه عنصراً جوهرياً وهاماً وحاسماً من بياناته، وهو ما تعلق بخلو جثة المجنى عليها من الآثار الإصابية التى يتعين تخلفها بجسمها، إذا كانت وفاتها نتيجة الصعق الكهربائى، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه.

ولا محل للقول بالرد على ذلك بقالة إن من حق محكمة الموضوع تجزئة الدليل المطروح امامها فتأخذ منه ما تظمنن إليه، وتطرح البعض الآخر، لأن حد ذلك ومناطه أن لا تمسح ذلك الدليل أو تبتر فحواه بما يحيله عن المفهوم لصريح عبارته، كما يتعين أن يكون واضحاً من الحكم ذاته الذى وقعت فيه تلك التجزئة أن المحكمة قد أحاطت بالدليل ومضمونه بأكمله ومارست سلطتها فى تجزئته بغير بتر لفحواه.

واستقر قضاء محكمة النقض على انه :

" إذا كانت المحكمة قد قامت ببتر فحوى الدليل فأدى ذلك إلى عدم إمامها إماماً صحيحاً بحقيقة الأساس الذى قام عليه، مع انها لو فطنت إليه على واقعه لكان من المحتمل أن يتغير وجه رأيها فى الدعوى فإن حكمها يكون معيباً فوق قصور بيانه بالفساد فى الإستدلال بما يستوجب نقضه ".

نقض ١٩٧٤/١١/٢٥ - س ٢٥ - ١٦٥ - ٧٦٥ - طعن ٨٩١/٤٤٤ق.

يضاف إلى ما تقدم أن تقرير مفتش الصحة - المشار إليه - لم يوضح بمدوناته كيفية الإستدلال على ان وفاة المجنى عليها حدثت نتيجة صدمة عصبية شديدة أدت إلى هبوط حاد بالدورة الدموية والقلب، نتيجة التعرض لصعق بالتيار الكهربى داخل حوض سباحة - ولا تتفق هذه النتيجة مع ما ورد بذات التقرير بأن الجثة وُجِدَت خالية من وجود ثمة إصابات من أى نوع.

وبذلك جاءت النتيجة التى خلُص إليها ذلك التقرير غير محمولة على أسباب تؤدى إليها وتنتجها بل إن عدم وجود ثمة إصابات بالجثة من شأنه أن يؤدى حتماً إلى نفى حدوث وفاتها نتيجة الصعق بالتيار الكهربائى، لما هو مقرر علمياً - وفق ما ورد بتقرير الصفة التشريحية - بأن الصعق الكهربى لابد أن يترك أثراً إصابية بظاهر الجثة.

ومع ثبوت عدم تخلف تلك الإصابات بها فإن النتيجة المنطقية المترتبة على ذلك هو القطع بعدم حدوث نتيجة الصعق الكهربى، ومع ذلك إنتهى مفتش الصحة إلى نتيجة مُخالفة لا تتفق والأصول العلمية الصحيحة التى أشار إليها الطبيب الشرعى الذى أجرى التشريح بتقريره.

ولذلك جاء تقرير مفتش الصحة الذى إستندت إليه المحكمة فى قضائها بإدانة الطاعن - فوق قصور بيانه وفساد إستدلاله - متعارضاً ومناقضاً للأصول العلمية الصحيحة، فضلاً عن إفتقاره إلى الأسس العلمية والواقعية التى خلُص منها إلى ان وفاة المجنى عليها نتيجة الصعق الكهربى الذى أدى إلى الصدمة العصبية الشديدة وهبوط القلب والدورة الدموية، وهو ما يُبطل هذا الدليل، ويؤدى بالتالى إلى بطلان الحكم المطعون فيه بأكمله لإستناده إلى دليل فاسد، رغم تساند الحكم فى قضائه بإدانة الطاعن إلى أدلة أخرى لما بينها من تساند كما سلف البيان.

ولا شك أن جوهر قضاء الحكم المطعون فيه وركيزته الأساسية ودعامته الهامة هى ذلك التقرير الفنى الذى إستمدته المحكمة من الكشف الظاهرى الذى اجراه مفتش الصحة لجثة المجنى عليها فى اعقاب الحادث مباشرة.

وهذا التقرير هو السند الوحيد (!؟) الذى إعتمدت عليه المحكمة كدليل فنى على حدوث وفاة المجنى عليها نتيجة الخطأ المنسوب للطاعن والتى يتعين ثبوتها - الوفاة وسببها - بدليل فنى، ولا يُعتد فى هذا المقام بالأدلة القولية وحدها - وإذ شاب ذلك الدليل الفنى الذى أخذت به المحكمة وأقامت عليه قضاؤها بإدانة الطاعن القصور فى البيان فضلاً عن التعارض والتناقض فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً متعين النقض كما سلف البيان.

لأن المحكمة لا تُقيم قضاؤها إلا على الأدلة التي لا يشوبها القصور أو التعارض والتناقض، وهو ما لم يتوافر في الدليل المستمد من تقرير مفتش الصحة المشار إليه، والذي جاء متعارضاً ومتناقضاً يشوبه التنافر وعدم التناسق، إذ خلُص إلى أن وفاة المجنى عليها حدثت نتيجة الصدمة الكهربائية، في الوقت الذي أثبت بمدوناته أن جسمها كان خالياً كلياً من أية إصابات من أى نوع، وهي نتيجة يستحيل تحقيقها مع إنعدام تلك الآثار الإصابية، التي يتعين تخلفها بجسم المجنى عليها لو أنها تعرضت للصعق بالتيار الكهربائي، وهو وما يعيب الحكم المطعون فيه، لإستناده في إدانة الطاعن إلى دليل غير صالح من الناحية الموضوعية للإقتناع به وهو ما يوجب نقضه.

ولم يقتصر ما شاب الحكم المطعون فيه من عوار على هذا الدليل الفني الذي تساند إليه في قضائه بإدانة الطاعن بل إمتد إلى سائر الأدلة القولية والفنية الأخرى على النحو التالي :

١ - فقد حصلت المحكمة من أقوال الشاهدة/ ما ذكرته بالتحقيقات بأنها تعتقد ان الكهرباء وصلت للحمام حال توقف الطفلة المجنى عليها أمام كشاف من كشافات الحمام وملتصقة بسور الحمام، وفي لحظة صياح الجميع كانت قد تلقت الشحنة الكهربائية الأولى في بدايتها وامتصتها.

٢ - كما حصلت المحكمة من أقوال الشاهدة/ ما يتفق ومضمون أقوال الشاهدة السابقة.

٣ - وجاء بأقوال ما يؤيد هذا الإعتقاد.

٤ - وأوردت المحكمة من أقوال أعضاء اللجنة الفنية وهم/ و و ما يفيد بأنه يمكن أن تتسرب الكهرباء من غرف التفتيش المجاورة لحمام السباحة نتيجة اى شورت او خطأ أو ماس من خط الـ ٢٢٠ فولت وتصل الكهرباء لسور الحمام المقرب من غرف التفتيش وليس الحمام كله وأن أقرب غرفة تفتيش لمكان الحادث المسافة بينها وبين مكان المجنى عليها المتوفاة حوالى مترين وان سبب وفاتها إحتمال تسرب من كهرباء غرفة التفتيش فوصل إلى سور الحمام وحافته والتي كانت الطفلة ملتصقة به

وهكذا جاءت جميع الأدلة السابقة من قبيل الظن والإحتمال، ولم يقطع أى دليل منها على أن وفاة المجنى عليها كانت نتيجة للصعق بالتيار الكهربائي، بما في ذلك البحث الفني الذي أجراه الخبراء الثلاثة أعضاء اللجنة الفنية، فقد جاءت اقوالهم كما رصدها الحكم المطعون فيه خالية كلية مما يفيد الجرم والقطع بأن الحادث ناتج عن الصعق الكهربى، وإنما جاءت كافة الأقوال تُشير إلى ذلك السبب من قبيل الإحتمال والإعتقاد.

وهذه الأدلة التي قوامها الظن والإفتراض والإحتمال لا تصلح كذلك لأن يُقام عليها قضاء بالإدانة، لأن الدليل الجنائي الذي يتساند إليه قضاء بالإدانة يتعين أن يكون حاسماً وقاطعاً، لا يشوبه ظن ولا يتطرق إليه الإحتمال - وبذلك تكون المحكمة وقد تساندت كذلك في قضائها إلى الأدلة سالفة البيان ، وهي بدورها غير صالحة من الناحية الواقعية للإقتناع بها بما أفسد قضاء

الحكم المطعون فيه وإستوجب نقضه.

وقضت محكمة النقض بأن :

" بأن العبرة فى المواد الجنائية بالحقائق الصرف لا بالإحتمالات والفروض المجردة ".

نقض ١٩٧٦/٥/٢٣ - س ٢٧ - ١١٤ - ٥١٠.

نقض ١٩٧٢/٤/٣ - س ٢٣ - ١١٥ - ٥٢٦.

" وبأن الأحكام الجنائية إنما تبنى على الواقع المعبر لا على الإعتبارات المجردة التى لا تصدق حتماً فى كل حال ".

نقض ١٩٦٨/١/٨ - س ١٩ - ٣٣ - ٦.

" وأن الأحكام الجنائية يحق أن تبنى على الجزم واليقين من الواقع الذى يثبتته الدليل المعبر ، لا على الظن والإحتمال من الفروض والإعتبارات المجردة ".

نقض ١٩٧٧/٢/٦ - س ٢٨ - ١٨٠ - ٣٩.

وقضت محكمة النقض كذلك بأن :

" أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد فى الإستدلال إذا أنطوت على عيب يمس سلامة الإستنباط ويتحقق ذلك إذا إستندت المحكمة فى إقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للإقتناع بها ".

نقض ١٩٨٨/١٢/١ - طعن رقم ٢٤٨٧ / ٥٥ ق.

ثانياً : قصور آخر فى التسبيب :

ذلك انه على ما يبين من مطالعة مدونات أسباب الحكم المطعون فيه أن المحكمة إقتصرت فى بيانها لركن الخطأ المنسوب للطاعن والذى قضت بإدانته بناء على ثبوته فى جانبه - على مجرد القول بأنه أهمل فى الصيانة الدورية لغرف تفتيش كهزباء حمام السباحة مما ادى إلى حدوث وفاة المجنى عليها نتيجة تسرب التيار الكهربى إلى حافة حمام السباحة، وهو المكان الذى كانت به فصعقها ذلك التيار حالة توصيله لإنارة لمبات الحمام والذى إنقطع لحظه توصيله.

وهى عبارات عامة مرسلة، لا يبين منها كنه الخطأ المنسوب للطاعن على نحو يوضحه ويحدده، لأن أخطاء الصيانة متعددة ومتشعبة ولا يمكن القول بأن الخطأ الواقع من الطاعن - بفرض حدوثه وهو لم يحدث - يُعد من أخطاء الصيانة إلا بعد تحديده بدقة.

لأن الخطأ قد يكون واقعاً فى الأعمال الإنشائية للتوصيلات الكهربائية وهذه لا يُسأل عنها الطاعن لأن المسئول عنها هو المهندس الذى قام بالتخطيط والإنشاء والتصميم وهو شخص آخر خلاف الطاعن - ولهذا بات واضحاً أن المحكمة لم تحدد الخطأ المنسوب وقوعه من الطاعن تحديداً دقيقاً وذلك حتى يمكن القطع بأنه يتعلق بإعمال الصيانة ولا يدخل فى أعمال أخرى قام بها

غيره.

كما كان يقتضى الأمر تحديد ذلك الخطأ، وطبيعته ونوعه والمظاهر الدالة عليه، على نحو مفصل لا يشوبه الغموض أو الإبهام، حتى يمكن القطع بأنه يُعد من الأخطاء أم لا وأنه واقع من الطاعن على سبيل القطع والجزم، وأنه غير ناشئ عن القوة القاهرة، أو السبب الأجنبي، أو خطأ المجنى عليها، أو غيرها من رواد حمام السباحة، ولا شك أن الأخطاء فى صيانة التوصيلات الكهربائية لحمام السباحة مثلها مثل الخطأ فى قيادة السيارة أو الخطأ فى علاج المرضى.

وهذه الأخطاء جميعها يتعين تحديدها تحديداً نافياً للجهالة، خاصة فى مجال المسؤولية الجنائية، ولا يكفى مجرد إطلاق القول بأن الطاعن أخطأ فى عمله المنوط به والمسئول عنه أثناء مباشرته لصيانة التوصيلات الكهربائية لحمام السباحة بالفندق المذكور، والذي أدى إلى تسرب التيار الكهربى وصعق المجنى عليها.

فهذا القول فيه من التعميم والتجهيل والغموض والإبهام ما يتنافى مع ما أوجبه المادة/ ٣١٠ إجراءات جنائية من ضرورة إشتمال كل حكم صادر بالإدانة على بيان مفصل وواضح لواقعة الدعوى التى قضت المحكمة بإدانة المتهم عنها وكذلك بالنسبة لكل دليل من أدلة الثبوت التى تساندت إليها فى قضائها، وذلك حتى تستطيع محكمة النقض بسط رقابته على الحكم لبيان ما إذا كان متفقاً وصحيح القانون من عدمه، وهو أمر يستحيل عليها القيام به إذا ما كانت عناصر إستدلال المحكمة على ثبوت التهمة ضد الطاعن مشوبة بالأجمال أو التعتيم والتجهيل.

وإذ لم تستظهر المحكمة من خلال أسباب حكمها المطعون عليه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن ولم تحدده تحديداً كافياً موضحة به مظاهره والإهمال الذى وقع منه وما فات عليه القيام به من عمل أو وجه التفريط الواقع منه فى ادائه والذي يُعد مخالفاً لما تقتضى به اللوائح والأصول العلمية المتبعة فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان متعين النقض.

لأن الخطأ كما هو مُعرف فى القانون هو إخلال المتهم عند تصرفه بواجبات الحيطة والحذر المفروض عليه إتباعها والتى تحول دون أن يُفضى عمله أو إمتناعه إلى حدوث النتيجة الإجرامية وهى وفاة المجنى عليها، فى حين كان فى إستطاعته ذلك، ومن ثم فإن جوهر جريمة القتل الخطأ هو الإخلال بما يفترضه الشارع من الإلتزام بمراعاة الحيطة والحذر والحرص على حقوق ومصالح الآخرين التى يحميها القانون.

كما يشترط أن يكون تنفيذ هذا الإلتزام ممكناً، إذ لا إلتزام بمستحيل، فالقانون لا يفرض من أساليب الإحتياط والحذر إلا ما كان مستطاعاً، ولا يفترض التبصر والحيطة إلا إذا كان ذلك فى وسع المتهم.

ولهذا كان من المتعين على المحكمة أن تسعى من جانبها إلى تحديد الخطأ الواقع من الطاعن

من الناحية الموضوعية، والذي يمثل إخلالاً بواجبات الحيطة والحذر المفروض عليه إتباعها وإتخاذها عند صيانة توصيلات شبكة الكهرباء الموصلة للتيار الكهربائي بحمام السباحة — الذى وقع به الحادث — وذلك حتى يمكن القول بأنه كان فى إستطاعته الحيلولة دون تسرب التيار إلى مياه الحمام وصعق المجنى عليها.

وبما ينفى القول بإمكان حدوث هذا التسرب للتيار الكهربى نتيجة لعوامل شاذة لا يتفق تدخلها مع المألوف والمجرى العادى للأمور بسبب ظهور وحدث عوامل غير متوقعة ولا يلزم الطاعن بتوقعها، لأنه مع تداخل هذه العوامل الشاذة وغير المألوفة أو المتوقعة فإنه لا يمكن القول بأن وفاة المجنى عليها كان ثمرة لخطأ الطاعن.

ولهذا فإن تحديد الخطأ فى أعمال الصيانة المنسوب للطاعن ونوعه، يكون امراً لازماً وضرورياً لتحديد مسئولية الطاعن، وإذ اطلقت المحكمة القول بأنه أخطأ فى صيانة التوصيلات الكهربائية الموصلة لحمام السباحة الذى وقع به الحادث دون بيان هذا الخطأ وتحديد بدقة وبيان مظاهره بما يُعد مخالفاً للأصول الفنية المتبعة والتى جرى عليها العمل دون تداخل عوامل أجنبية شاذة تكفى وحدها لإحداث الوفاة وإستحال توقعها، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان كما سلف القول.

ومن جانب آخر فإن عدم تحديد وجه الخطأ المنسوب للطاعن مقارفته — تحديداً دقيقاً — أعجزه ولا شك عن إمكانية إثبات أنه لم يخل بواجبات الحيطة والحذر التى يفرضها عليه القانون.

وأن أى تصرف لمهندس آخر — خلاف الطاعن — لو وجد فى مثل ظروفه لتصرف مثل تصرفه، وعلى ذات النحو الذى تصرف به، كما إستحال عليه كذلك إثبات خطأ المجنى عليها أو غيرها، مما ادى مباشرة إلى حدوث الوفاة بالإضافة إلى إستحالة إثبات القوة القاهرة والحادث الفجائى وكلها عوامل ينتفى معها ركن الخطأ فى جميع صورته.

ومن المقرر فى هذا الصدد أنه :

" لما كان الخطأ هو الركن الجوهرى فى جريمة القتل غير العمدى وبغيرة يتحول القتل إلى حادث عرضى ولا تقوم من اجله مسئولية — فإنه يجب على محكمة الموضوع أن تبينه فى حكمها بالإدانة وتورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت بالإوراق ويتعين أن يكون هذا البيان واضحاً بحيث يمكن أن يستخلص منه الإقتناع بتوافر الخطأ وإلا كان الحكم معيباً لقصور تسببه " .

نقض ١٩٦٩/٢/١٠ — س ٢٠ — ٢٣١ — ٤٩ .

نقض ١٩٦٩/٦/٣٠ — س ٢٠ — ٩٩٣ — ١٩٤ .

نقض ١٩٣١/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٤٨ ص ٣٠٠

وقضت محكمة النقض فى العديد من أحكامها :

" بأن الخطأ فى جرائم القتل غير العمدى لا يفترض وأن سلامة الحكم بالإدانة فى تلك الجرائم مشروطة ببيان ركن الخطأ والتدليل عليه — وانه يجب لسلامة الحكم ان يبين عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت بالأوراق — وأن على الحكم أن يستظهر قدر الحيلة الكافية التى قد الطاعن عن إتخاذها ومدى العناية التى فاته بذلها، وكيفيه سلوكه والظروف المحيطة والصلة بينها وبين الحادث، ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن فى هذه الظروف على تلافى الحادث، وأثر ذلك كله على قيام أو عدم قيام ركن الخطأ، وتوافر رابطة السببية أو إنقضائها، وان الحكم إذ أغفل بيان ما تقدم يكون معيباً بالقصور مما يوجب نقضه " .

نقض ١٩٨٥/١/٢٣ — س ٣٦ — ١١٤ — ١٥ .

كما قضت :

" بأن جريمة القتل الخطأ تقتضى — حسبما هى معرفة به فى المادة ٢٣٨ عقوبات لإدانة المتهم أن يبين الحكم الخطأ الذى قارفه، ورابطة السببية بين الخطأ والقتل، بحيث لا يُتصور وقوعه بغير هذا الخطأ، فإذا كان الحكم لم يبين أوجه الخطأ الذى نُسب إلى الطاعن بما يقيم امرها ولم يحققها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها، كما لم يبين علاقة السببية أيضاً بالإستناد إلى الدليل الفنى المثبت لسبب القتل لكونه من الأمور الفنية البحتة فإن الحكم يكون واجب النقض " .

نقض ١٩٦٩/٦/٣٠ — س ٢٠ — ١٩٤ — ٩٩٣ .

نقض ١٩٧٣/٥/٢٧ — س ٢٤ — ١٣٥ — ٦٥٧ .

كما قضت :

" بان الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ أن يبين — فضلاً عن مؤدى الأدلة التى إعتد عليها فى ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق " .

نقض ١٩٧٣/٢/١١ — س ٢٤ — ١٤٦ — ٣١ .

نقض ١٩٦٤/١/٢٧ — س ١٥ — ٩٢ — ١٩ .

ثالثاً : القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع :

فقد تمسك الدفاع عن الطاعن فى مرافعته الشفوية امام محكمة الموضوع بدرجيتها، وفى مذكراته المقدمة والمرفقة بأوراق الدعوى، بعدة اوجه دفاع جوهرية — لم يتفطن إليها الحكم — تنفى عنه مسئولية الإهمال فى الصيانة أو وقوع الحادث بناء على خطأ منه — وذلك على النحو التالى :

١ - ما شهد به شريف نبيل إسكندر، وماجد مشرفة إبراهيم، والسيدة وندس روزويل، بأنهم كانوا بحمام السباحة، بعضهم قبل الواقعة، والبعض الآخر أثناءها، وبعضهم يصطحب أطفاله، بأنهم لم يشعروا بأى تيار كهربائى وأن الطفلة المجنى عليها كانت على قيد الحياة وقت خروجها من المياة وظلت كذلك حتى وقت نقلها إلى المستشفى وان تقرير مستشفى الهرم ومفتش صحة الهرم وتقرير الطبيب الشرعى ورد بها انه بالكشف على الطفلة المذكورة لم يتبين وجود أية إصابات بها وأن الصعق بالتيار الكهربى لأبد أن يحدث إصابات فى مكان دخول وخروج التيار من جسم الإنسان.

٢ - أن هادى أكرام إبراهيم شهد بالإوراق بأنه كان موجوداً فى حمام السباحة يوم الواقعة حتى الساعة الرابعة مساءً، ولم يشعر باى ماس كهربائى حتى لحظة خروجه من الماء كما شهد بأن أعداداً كبيرة من الناس كانت موجودة بالحمام وتقوم بإستعماله حتى إنصرافه ولم يصب أحد منهم بسوء.

وشهد حمزه مصطفى العدوى بأنه وقت حدوث الواقعة كان يسبح وطفلية ... وانه خلال وجوده بالماء معهما لم يشعر بشئ يدل على وجود تيار كهربائى فى الماء، ولم ير شيئاً غير عادى، وكان يوجد أشخاص آخريين فى الحمام بجوار الطفلة ولم يصب احد منهم بسوء.

وخلص الدفاع من ذلك إلى ما يقطع بأن الصعق بالتيار الكهربى امر لا ظل له من الحقيقة، وان وفاة الطفلة بعد فترة من إخراجها من الماء إنما ترجع إلى أسباب أخرى.

٣ - كما أوضح الدفاع فى مذكراته بأن تقرير مفتش الصحة لم يبين بتاتا الدلائل التى إستمد أو إستنتج منها حدوث الوفاة بسبب صعق كهربائى، مع انه أثبت بتقريره عدم وجود إصابات ظاهرة بالجثة، وانه لا توجد شبهة جنائية وصرح بالدفن.

كما جاء بتقرير اللجنة الفنية المنتدبة من النيابة العامة المؤرخ ١٩٩٦/٥/٢٥ انه تبين من المعاينة أن جميع توصيلات الكهرباء بحمام السباحة سليمة ويتعذر تحديد أسباب الحادث، الأمر الذى يؤكد أن ما ذكره مفتش الصحة من أن الوفاة نتيجة صعق كهربى هو رجم وتجديف من فراغ ولاسند له بتاتا من الواقع الذى أسفرت عنه معاينة الشرطة واللجنة الفنية المذكورة، ولم يكن ذلك فحسب بل لم يتفطن الحكم المطعون عليه إلى الحقيقة العلمية التى جاءت بتقرير مصلحة الطب الشرعى المؤرخ ١٩٩٦/٥/٢٨ من أن الصعق الكهربى لابد أن يترك أثراً إصابية فى مكان ملاصقة الكهرباء للجسم، وهى ذات الحقيقة التى أشارت إليها التقارير الفنية الإستشارية المرفقة بالأوراق.

هذا ولم يتفطن الحكم إلى شئ من ذلك - كما لم تتفطن المحكمة كذلك إلى ما جاء بتقرير مصلحة الطب الشرعى من أنه بتشريح جثة المجنى عليها لم يتبين بها أى آثار إصابية وبأنه تعذر الجزم يقيناً بسبب الوفاة.

٤ - و لم تتفطن المحكمة أيضاً إلى ما جاء بتقرير اللجنة الفنية المنتدبة من النيابة العامة

المؤرخ ١٩٩٦/٥/٢٥، والذي جاء به أن تيار الكهرباء الواصل إلى كشافات الإنارة لا يتعدى قوته ١٢ فولت، وأن الحمام يستمد الكهرباء من لوحة توزيع مقامة على ممر يفصل أجزاء الحمام وتخرج من لوحة التوزيع كابلات إلى غرف التفتيش ويبعد كل منها عن حافة الحمام بحوالى ٢ متر وبكل غرفة عدد ٢/١ ترانس لتحويل قوة التيار من ٢٢٠ فولت إلى ١٢ فولت .

وأنة بمراجعة التوصيلات داخل غرف التفتيش أمام الكابينة التى وقع أمامها الحادث وجدت جميعها سليمة وبتجربة إنارة كشافات الحمام تحت الماء تلاحظ ان الكشافين أمام الكابينة ٦٠٥ غير مضيئة وتم إستبدالها بلمبات جديدة فأضاءت مما يدل على أن توصيلاتها سليمة.

وتمسك الدفاع كذلك بما جاء بالتقرير الفنى المقدم من الدكتور هانى عبده حسن المدرس بكلية الهندسة جامعة القاهرة والدكتور ماجد أبو عضمة الأستاذ بجامعة حلوان عن معاينتهما للحمام بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٤، وما تبين لها من أن محاولات خفض الجهد الكهربى من ٢٢٠ فولت الموجود بغرف التفتيش حول حمام السباحة وجدت مجمعة على عدد أربعة قواطع تسرب أرضى وظيفتها قطع التيار الكهربائى من الدائرة الرئيسية فى حالة تسرب التيار الأرضى.

وأنة بعد إجراءات القياسات على المحولات والكابلات جهد ٢٢٠ إلى ١٢ فولت لم توجد ما يفيد وصول جهد ٢٢٠ فولت إلى حمام السباحة.

وأن الجهد الخاص بكشاف ١٢ فولت لايسبب الصعق الكهربى فى حالة إتصال الإنسان بهذا الجهد.

٥ - وأشار الدفاع إلى أن الثابت من معاينة الملازم أول إيهاب حمدي مساء يوم الحادث بعد إنتقاله فوراً إلى مكانه أنه تبين أن أحد الكشافات مضى والآخر غير مضى وأن هذا الأخير هو الذى حدثت الواقعة أمامه - وأثبتت اللجنة فى تقريرها أنه تم إستبدال هذا المصباح بأخر فأضاء فى الحال مما يدل على أن التوصيلات سليمة والللمبة محروقة - بتعبير اللجنة.

ومؤدى هذا أن المعاينة الفورية التى قام بها الضابط المذكور عقب الواقعة مباشرة تثبت أن تيار الكهرباء كان واصلًا للحمام بما فى ذلك الكشاف الذى كانت الطفلة المجنى عليها أمامه وان التيار لم ينقطع نتيجة قفله كما إدعت السيدة.....

وخلص الدفاع من ذلك كله إلى أن القالة الظنية الإحتمالية لأعضاء اللجنة فى تحليل سبب الوفاة خالية من أى معنى إزاء ما أثبتته من ثبوت سلامة جميع التوصيلات وثبوت عدم حدوث أى تسرب خاصة وأن أحداً منهم لم يجزم بحدوث تسرب كهربى، لعدم وجود علاماته وآثاره، بينما إستبان على وجه الجزم واليقين أن التوصيلات الكهربائية سليمة، وعلى ذلك فإن القول بتوافر علاقة السببية يكون مبنياً على فروض ظنية واحتمالات إفتراضية يكذبها الواقع الثابت على سبيل القطع والجزم، وقد وضح ذلك من أقوال المهندس محمد أحمد بسيونى ص ٧٥ بالتحقيقات، إذ أجاب بما نصه : إحتمال أن تكون نقطة الإتصال ٢٢٠ فولت مع المحول تسربت إليها مياه أو وجود رطوبة عاليه أدى إلى هذا الماس.

وعبارة : " لوكان هناك تسرب كهربائي قد حدث فإن هناك إهمالاً واقعاً من برنامج الصيانة الكهربائي لحمام السباحة " .

وهذا إقرار واضح بأنه لم يحدث تسرب كهربائي، يتفق مع ما أجمع عليه باقى أعضاء اللجنة، بأنه لا يوجد ثمة عيوب فى التوصيلات الكهربائية الموصلة لحمام السباحة، ولا يوجد تسرب كهربى فى بوابات الكهرباء المجاورة للحمام، ولا فى غرف التفتيش، ولا فى المحولات، ولا فى كشافات إنارة الحمام من الداخل.

ولم تفتن المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه إلى كافة أوجه الدفاع السابقة، ولم تلم بها، وبما سطره الدفاع عنها بمذكراته سالفه الذكر، بما ينبئ عن أنها غابت عنها كلية، ولم تدخلها فى إعتبارها عند تقدير أدلة الدعوى ووزن عناصرها، قبل الفصل فيها، مع أن هذا الدفاع الوارد بتلك المذكرات يعتبر واقعاً مسطوراً ومطروحاً أمام المحكمة دائماً، وعليها أن تحيط به وتجربى تحصيله وتتصدى له بالرد السائغ، إن شأنت إطرأحه، وعدم التعويل عليه، وإذ فاتها ذلك فإن حكمها يكون معيباً متعين النقض والإحالة.

ولامحل للقول فى هذا الصدد بأن المحكمة غير ملتزمة بتعقب الدفاع فى كافة مناحيه الموضوعية المختلفة وأن الرد عليه يستفاد ضمناً من القضايا بالإدانة — لأن هذا القول يفترض بداهة أن تكون المحكمة قد فطنت إلى ذلك الدفاع، وألمت به، وعليها تحصيله أن لم تر تحقيقه بلوغاً لغاية الأمر فيه، أو الرد عليه برد سائغ يسوغ إطرأحه، مادام جوهرياً يمكن أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى.

وفى ذلك نقول محكمة النقض :—

" بأن الدفاع المكتوب بمذكرةح للدفاع بتقديمها هو تنتمى للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى أمامها، وعلى المحكمة أن تعرض له إيراداً ورداً وإلا كان حكمها معيباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع " .

نقض ١٩٩١/١/٢٩ — س ٤٢ — ٢٣ — ١٨٨ — طعن ٧٨٠٧ لسنة ٥٨ ق

نقض ١٩٨٤/٤/٣ — س ٣٥ — ٨٢ — ٣٧٨

نقض ١٩٧٨/٦/١١ — س ٢٩ — ١١٠ ، ٥٧٨

كما قضت :

" بأنه لئن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال، إلا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها مايدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأدلتها وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها عن بصر وبصيرة، وأنها إذا التفتت عن دفاع المتهم كلية وأسقطته جملة ولم تورده على نحو يكشف عن أنها إطلعت عليه وأسقطته حقه فإن حكمها يكون قاصراً " .

رابعاً : قصور آخر فى التسبب وإخلال آخر بحق الدفاع :

١ - فقد تقدم الدفاع عن الطاعن بعدة تقارير إستشارية أولها من الدكتور/ هانى عبده حسن والدكتور/ ماجد أحمد أبو عضمة، ثابت بها أن المجموعة الإستشارية قامت بمعاينة وفحص شبكة كهرباء حمام سباحة فندق فورتى جراند للإطمئنان على سلامة الشبكة فى الفترة من ١٩٩٦/٥/٢٤ حتى ١٩٩٦/٦/٦ ولم تجد مايفيد وصول جهد ٢٢٠ فولت إلى مياه حمام السباحة. وما إنتهى إليه هذا التقرير يتساند مع ما إنتهى إليه تقرير اللجنة المنتدبة من النيابة العامة عن سلامة التوصيلات الكهربائية لحمام السباحة.

٢ - كما جاء بتقرير اللجنة المذكورة كذلك أن محاولات خفض الجهد الكهربى من ٢٢٠ فولت إلى ١٢ فولت الموجوده بغرف التفتيش حول حمام السباحة تقع على بعد ٣ متر وأنها مجمعة على قواطع تسرب أرض ووظيفتها قطع التيار الكهربى من الدائرة الرئيسية فى حالة تسرب التيار إلى الأرض.

٣ - وأن اللجنة بعد إجراء القياسات اللازمة على المحولات والكابلات جهد ٢٢٠ فولت، ١٢ فولت لم تجد ما يفيد وصول جهد ٢٢٠ فولت إلى حمام السباحة.

٤ - أن الجهد الخاص بكشاف ١٢ فولت هو جهد آمن لايسبب - فى حالة توصيل الإنسان بهذا الجهد - الصعق الكهربى .

٥ - أن المعروف علمياً أن الصعق الكهربى لابد أن يصاحبه إصابة ظاهرة فى الجثة فى مكان دخول التيار جسم الإنسان وخروجه منه .

وإنه وإن كان الطبيب الشرعى قد علل عدم إمكان تبيانها نتيجة التعفن الرمى للجثة عند معاينتها فى ١٩٩٦/٦/١ إلا أنه قرر بتعذر الجزم يقيناً بسبب الوفاة - وأثبتت معاينة الجثة بمعرفة الشرطة ووالد المتوفاه وتقارير مستشفى الهزم ومفتش الصحة التى تمت جميعها بعد الوفاة مباشرة عدم وجود أى إصابات ظاهرة بالجثة .

٦ - أن ماجاء بأقوال الأب " أن مكان بواط إخراج الكهرباء غير مطابق للمواصفات العلمية لوقوعه على مسافة نصف متر " ينصرف إلى بواطات ربط طرف الكشاف بكابل المحول ١٢ فولت وهذه لاخطر منها على حياة الإنسان.

أما بواطات تحويل الجهد من ٢٢٠ فولت إلى ١٢ فولت فهى تقع على بعد ٣ أمتار من حافة الحمام وهى مطابقة للمواصفات العالمية.

٧ - وأنه ليس هناك ما يجزم بأن الوفاة حدثت نتيجة الصعق الكهربى وهو ما يتفق وتقرير الطبيب الشرعى من أنه يتعذر يقيناً الجزم بسبب الوفاة .

كما قدم الدفاع كذلك تقريراً من الخبير الإستشارى الدكتور/ حلمى نور الدين مصطفى -

أستاذ الطب الشرعى بجامعة القاهرة خُصص فيه إلى النتائج الآتية :

(١) لابد أن يكون الشخص متصلاً بالأرض حتى يمكن أن تتكون دائرة كاملة للتيار الكهربائى، فالتيار الكهربائى لا يدخل أى جسم حى طالما أنه لن يستطيع الخروج من هذا الجسم عن طريق إتصاله بالأرض، فالشخص الذى لا يكون ملامساً للأرض فى أى جزء من جسمه لا يدخله التيار الكهربائى مهما كانت شدة هذا التيار.

(٢) شدة التيار الكهربائى ونوعه وما إذا كان تياراً متردداً او تياراً مستمراً — فالتيار الذى شدته من ٥٠ فولت لا توجد منه أى خطوره على الحياه — والتيار المستمر أقل خطوره بكثير على الحياه من التيار المتردد فلو تساوى فولت التيار المستمر مع فولت التيار المتردد فإن الأثر الذى يحدثه التيار المستمر يساوى سدس الأثر الذى يحدثه التيار المتردد.

كما أن التيار المتردد ١٠٠ملى امبير يحدث إرتجاج باطنى بالقلب وينتهى بتوقف القلب والوفاه بينما تعالج هذه الإضطرابات بالقلب بكل أمان بواسطة تيار كهربائى مستمر قوته أكثر من أربعة أمبير وهذا أكبر من ٤٠ مره من التيار المتردد الذى أحدث هذه الإضرابات فى القلب وهذا يبرهن على مدى أمان التيار المستمر وعدم خطورته على الحياه.

(٣) مسار التيار الكهربائى داخل الجسم وهذا المسار يحدد بمكان دخول التيار وخروجه من الجسم وخطورة التيار الكهربائى تتوقف على اعضاء الجسم الحويه التى تتأثر به كالقلب والمخ.

وإذا كان دخول التيار الكهربائى عن طريق أحد اليدين والخروج من القدم فإن القلب سوف يتأثر بهذا التيار ويحدث إرتجاج بطينى ويتوقف القلب وتحدث الوفاه، وإذا كان دخول التيار الكهربائى عن طريق الرأس وخروجه من القدم أو أحد اليدين فإن المخ سوف يتأثر ويحدث شلل فى مركز التنفس ويؤدى إلى توقف التنفس وبلية توقف القلب، كما أن مرور التيار الكهربائى فى العضلات المسئولة عن التنفس وهى عضلات الصدر والحجاب الحاجز يؤدى إلى شلل هذه العضلات والوفاه نتيجة الاختناق.

(٤) وأن الأعراض والعلامات التى تنتج من صعق التيار الكهربائى هى :

أ — تحدث صدمة كهربائية مصحوبه بفقدان للوعى وضعف فى النبض والتنفس.

ب — حروق كهربائية وإصابات بالجلد عند دخول التيار الكهربائى للجسم وعند خروجه من الجسم وتتناسب مساحة الحرق وشدته مع زمن التماس للمصدر الكهربائى وشدة التيار، وهذه الحروق الكهربائية عند مكان الدخول تأخذ شكل المصدر الموصل للكهرباء الملموس — فإذا حدث التماس مع سلك كهربائى مثلاً يأخذ الحرق شكل السلك فى الجلد على هيئة ميزاب عميق جداره رمادى مصفر ويوجد حوله إحمرار، وإذا إستمر التماس مدة طويلة تفحمت الأنسجة وأخذت لونا أسود — أما الحروق السطحية فتبدو على هيئة فقاعات ممثلة بالمصل وقد تفصلها مناطق من الجلد السليم.

وتحدث الحروق الكهربائية أيضاً في نقطة خروج التيار من الجسم حيث يرى الجلد مندفعاً كما لو كان هناك انفجار صغير أو يرى ثقب صغير أسود سببه تقم الجلد بالحرارة الناتجة ويحاط مكان الحرق بهالة بلون شاحب تتلوها حلقة حمرة وقد ترى الشباب أو الأحذية متقوبة في الناحية التي خرج منها التيار .

جـ - وتحدث إنقباضات في العضلات نتيجة مرور التيار الكهربائي بها وبالأعصاب المغذية لها، وهذه الإنقباضات تختفي بمجرد إنفصال التيار الكهربائي.

وإنتهى ذلك التقرير إلى النتائج الآتية :

١- أن الوضع وحالة الطفلة المتوفاه في حمام السباحة أثناء الحادث وبعد إنتقالها من الماء كما جاء بأقوال الشهود بالتحقيقات ينفي تعرضها لصعق بتيار كهربائي.

٢ - إن عدم وجود أية آثار إصابية بظاهر الجثة والذي قرره كل من الشهود ووالد الطفلة المتوفاه في التحقيقات وتقرير مستشفى الهرم وتقرير مفتش الصحة ومحضر الشرطة التي قامت بمناظرة جثة الطفلة المتوفاه ليلة الحادث تؤكد يقيناً عدم تعرض الطفلة المتوفاه لصعق بتيار كهربائي لأنه في حالة التعرض لصعق كهربائي يترك آثاراً إصابية في الجلد بمكان دخول التيار وعند خروجه من الجسم وهذه الآثار الإصابية تكون من الوضوح بحيث يراها كل من يناظر الجثة.

٣ - إن تقريرمفتش الصحة لايستند على أى أساس علمي عندما شخص سبب الوفاة بأنه هبوط حاد بالدورة الدموية والقلب نتيجة التعرض لصعق بالتيار الكهربائي داخل حوض سباحة، فهذا التشخيص لا يوجد له دليل بالجثة يجعله يقرر ذلك ويعتبر خطأ فني شديد الأمر الذي يتعين معه إستبعاده .

٤ - جاء بتقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليها أنه من المعروف علمياً أن الصعق الكهربى يترك آثاراً إصابية بظاهر الجثة ويكون له دلالات تشريحية .

وأن ما جاء بالتحقيقات والتقارير الطبية من أنه لم توجد اية آثار إصابية بظاهر الجثة ينفي وجود حروق كهربائية وينفي بالتالى تعرض الطفلة المتوفاه للصعق بالتيار الكهربى.

٥ - جاء بتقرير المعاينة الهندسية بأن جميع التوصيلات الكهربائية الخاصة بحمام السباحة بفندق فورتى جراند سليمة ولا يوجد أى ماس كهربائى بها.

٦ - أن ما ذكره الشاهد/ بأنه شعر بماس كهربائى عندما لمس سور الحمام، وهو الشخص الوحيد الذى أقر بذلك فى التحقيقات، بالرغم من وجود أشخاص آخرين به بجوار الطفلة المتوفاه ولم يشعروا بأى كهرباء يجعل شعوره كاذباً خاصة وأن واقع الحال ينفي وجود كهرباء فى الحمام لأنه لو وجدت لصعقت كل من فيه

ومن كل ما تقدم إنتهى التقرير الفنى إلى أن الطفلة المتوفاه لم تتعرض لصعق كهربائى أثناء

تواجدها فى حمام السباحة ويكون تصويرها من واقع الإتهام غير صحيح.
وتقدم الدفاع عن الطاعن كذلك بتقرير إستشارى من الدكتور كبير الأطباء الشرعيين سابقاً
والدكتور /

إنتهى إلى الحقائق الآتية :

١ - أن الكشف الظاهرى على جثة المجنى عليها بمستشفى الهرم وبمعرفة مفتش الصحة
أثبت خلوها من أية آثار إصابية وأن الحقائق العلمية تفيد أن الصعق الكهربى يترك آثارا على
هيئة حرق كهربى عند موضعى دخول وخروج التيار ولهذا فإن خلو الجثة من الآثار الإصابية
دليل دامغ على عدم تعرض المذكورة لصعق كهربى.

٢ - أن معاينة الشبكة الكهربائية لحمام السباحة بواسطة اللجنة المشكلة من النيابة العامة
تثبت أن جميع التوصيلات الكهربائية سليمة كما ثبت سلامة المحولات التى تحول الجهد الكهربى
لشبكة من ٢٢٠ فولت إلى ١٢ فولت وهو الجهد الواصل لكشافات الحمام الموجودة تحت سطح
الماء، ولو سلمنا جدلاً بتسرب الكهرباء من خلال كشافات الحمام المغمورة فى الماء فإن التيار
الواصل لها يكون ذا جهد منخفض (١٢ فولت) وليس له تأثير ضار على جسم الإنسان.

٣ - أن جميع الشهود أجمعوا على أنهم شاهدوا الطفلة واقفة داخل المياه مستنده إلى سور
الحمام بمرفقيتها ورأسها وربع صدرها أعلى مستوى سطح الماء وأنه فى ضوء الحقائق العلمية
عن العلامات الإكلينيكية التى تظهر على الشخص عند الصعق الكهربى من أنه يعانى من فقد
الوعى الفورى - فإنه لايمكن لشخص فاقد الوعى أن يحتفظ بجسمه فى هذا الوضع دون أن
يسقط فى الماء.

أما وقد ظلت الطفلة على هذا الوضع عقب صعقتها بتيار كهربى فلا بد أن تكون فى وعيها مما
يؤكد عدم تعرضها لصعق كهربى.

٤ - من المعروف علمياً بأن الماء موصل جيد للكهرباء ومع التسليم جدلاً بوصول تيار
كهربى لسور الحمام فإن هذا التيار يسرى فى التو واللحظة لكل مياه الحمام بنفس الشدة والجهد
ليتناثر بها كل من تواجد بحمام السباحة، وأجمع معظم الشهود على تواجد عدد كبير من نزلاء
الفندق بالحمام، فلو تسربت الكهرباء لصعق كل من تواجد به وهذا ما لم يحدث مما يؤكد عدم
تسرب تيار كهربى لمياه الحمام.

٥ - أن ماجاء على لسان أعضاء اللجنة الهندسية من مهندسى شركة توزيع كهرباء القاهرة
بأنه من الممكن تسرب الكهرباء فى غرفة التفتيش نتيجة لوجود رطوبة بها تصل لسور الحمام
خلال أسياخ التسليح لا يتمشى مع أى منطق علمى - فلو أن حمامات السباحة تصمم بهذه البساطة
وهذه اللامبالاه لحدث كل لحظة كوارث فى حمامات السباحة المنتشرة فى جميع أنحاء العالم.

وخلص التقرير السالف الذكر إلى أن الطفلة المجنى عليها لم تتعرض لصعق كهربى حال

وجودها بحمام السباحة وبالتالي فإن وفاتها كانت لسبب آخر غير تعرضها للصعق الكهربى.

٦ — وأنه بالبحث عن سبب الوفاة فإن والدها قرر أنها أمضت وأسرته يومين فى غرفتين على حمام السباحة وقد مكثت بالحمام فى اليوم الأخير على مدى ست ساعات وفى نحو الساعة السادسة والنصف نزلت بمفردها وكان والدها يراقبها وهى تسبح وتلهو فى الماء ولاشك أن الفترة الطويلة التى نزلت فيها إلى الحمام تشكل إجهاداً بدنياً يؤثر فى قدرتها على السباحة مع الوضع فى الاعتبار عمقه الذى يبلغ ١٣٥ سم وطولها ١٢٠ سم وبالتالي لا يتيسر للمذكورة أن تقف مرتكزة على قاع الحمام .

ولا يشترط لحصول الغرق أن يكون الجسم كله مغموماً فى الماء وإنما يكفى أن تكون فتحتا الأنف والفم تحت سطح الماء، وعلى ذلك فإن وجودها فى الحمام لهذه الفترة يصاحبه إستنشاق كمية من المياه ليتسرب إلى الشعبات الهوائية بالرئتين ولم تكن المياه بكمية كافية لإحداث الوفاة الفورية بأسفكسيا الغرق ولكنها أدت إلى حدوث أوزيما حادة بالرئتين وهبوط التنفس وقد شهد أكثر من شاهد بأن الطفلة ظلت على قيد الحياة بعد خروجها من الماء وطوال فترة الإسعافات التى أجريت لها بالفندق إلى أن نقلت إلى مستشفى الهرم حيث وجدت متوفاه.

وخلص التقرير فى ضوء ما تقدم أن وفاتها كانت ترجع إلى (الوفاة الآجلة للغرق)

وإلى الحقائق الآتية :

١ — أن وفاة الطفلة المجنى عليها من صعق كهربى أمر مستبعد الحدوث لأن هذا الصعق يترك آثاراً وعلامات واضحة بظاهر الجثة واثبت تقرير مستشفى الهرم وتقرير مفتش الصحة أن الجثة خالية من أية آثار إصابية.

وعليه فإن خلو الجثة من أية آثار إصابية يدل بيقين على إستحالة حدوث صعق كهربى.

٢ — أن الفحص الفنى لشبكة كهرباء حمام السباحة أثبت أن جميع توصيلاتها سليمة.

٣ — أنه فى ضوء ماقرره والدها بأنها ظلت تسبح بمياه الحمام على فترات زمنية بلغت ست ساعات.

وما قرره الشهود بأنها ظلت واقفة بالمياه وهى على قيد الحياة وتوفيت بعد فترة زمنية تقدر بنحو ساعة فإن وفاتها كان فى الراجح بسبب مايعرف (بالوفاة الآجلة للغرق) .

وتمسك الدفاع بناءً على كل ماتقدم بأنه لا يوجد أى خطأ فى حق الطاعن وأن مظنة وفاة الطفلة المجنى عليها من صعق كهربى هى مظنة لا أساس لها بتاتاً ولا دليل عليها، وأنه بانتفاء ركن الخطأ فى جانب الطاعن فإن الجريمة المسندة إليه تكون غير متوافرة الأركان فضلاً عن عدم توافر رابطة السببية بينه وبين النتيجة التى حدثت وهى وفاة المجنى عليها والتى نشأت عن سبب أجنبى لا شأن له به لأنه سبب عرضى لا ينطوى على شبهة جنائية مما تكون معه الجريمة المسندة إليه غير متوافرة الأركان.

ورغم أهمية هذا الدفاع وجوهريته وتقديم الدفاع كافة الأدلة التي تظاهره وتسانده والتي قرع بها سمع المحكمة فإنها أشاحت عنه وغضت الطرف عن المستندات والتقارير سائلة الذكر والتي تؤيد وجهة نظر الدفاع وتقطع بصحتها ولم تعن حتى بتحصيلها بمدونات أسباب حكمها المطعون عليه بما ينبئ عن أنها لم تفتن إليها بل غابت عنها وأنها قصت في الدعوى دون بصر كامل وبصيرة شاملة وهو ما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه.

وقضت محكمة النقض :

" بأن عدم مناقشة المحكمة التقارير المستبعدة وبيان أسباب إستبعادها يعتبر أخلاً بحق الدفاع " .

نقض ١٩٥١/٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية — ج ١ — ٦٧٩ — ٢١٥

ومن جانب آخر فإن الدفاع عن الطاعن طلب في ختام مذكرته المقدمة لمحكمة الدرجة الثانية، أصلياً : الحكم ببراءة الطاعن مما أسند إليه، واحتياطياً : ندب لجنة ثلاثية من أساتذة كلية الهندسة جامعة القاهرة، بالإضافة إلى خبير فني فندقي لمعاينة التصميمات الخاصة بشبكة كهرباء حمام فندق فورتى جراند، وبيان ما إذا كان مطابقاً للمواصفات الفنية العالمية من عدمه، وما إذا كان هناك عيوب في التصميم والتجهيزات أو التوصيلات أو بناء جسم الحمام يمكن أن يحدث تسرب للكهرباء من عدمه وكذلك أعمال الصيانة وما شابها من قصور إن وجد.

ولم تلتفت المحكمة إلى هذا الطلب، رغم أنها لم تستجب إلى طلب الحكم ببراءة الطاعن، ورغم أن هذا الطلب يصبح طلباً جازماً في حالة عدم الإستجابة إلى ذلك الطلب الأصلي.

وقد خلا حكمها المطعون فيه مما يبرز إطار ذلك الطلب والأعراض عنه، بالرغم أنه ظاهر التعلق بالدعوى، ولازم للفصل فيها إزاء ما شاب التقارير المرفقة من تضارب وتناقض واحتمال وظن، كما أن الإستجابة إليه ممكنة، وليس مستحيلاً، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه.

نقض ١٩٨٣/٥/١٨ — س ٣٤ — ١٣١ — ٦٥٠ طعن ٧٣٥ لسنة ٥٣ ق

خامساً : البطلان :

ذلك أنه وعلى ما يبين من مطالعة الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه والمعد منطوقه بما جاء بالحكم المطعون فيه أن ذلك الحكم شابته البطلان.

لأن محكمة أول درجة أغفلت إيراد نص مادة العقاب التي إنزلت بموجبها العقوبة ضد الطاعن، وهو مالا يتفق مع ما أوجبهته المادة/ ٣١٠ إجراءات جنائية من ضرورة إشمال كل حكم صادر بالإدانة على مادة العقاب الذي قضى الحكم بموجبها، وقضى بإدانة الطاعن بناءً عليها، وهو بيان جوهري إقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات .

ولهذا أضحي الحكم الإبتدائي المستأنف باطلاً ويشمل البطلان أسبابه ومنطوقه.

ولما كان الحكم الإستثنائي المطعون فيه وإن تدارك هذا الخطأ وأورد بمدوناته نص المادة ٢٣٨ عقوبات التي قضى بمعاقبة الطاعن بناءً عليها، إلا أنه إعتنق أسباب الحكم الابتدائي الباطل، كما قضى بتعديل منطوقه، وتأييد باقى ما قضى به ذلك المنطوق، وبذلك انسحب إليه عوار البطلان، وكان على المحكمة الإستئنافية حتى يسلم قضاؤها من هذا البطلان، أن تقيم لقضائها أسباباً مستقلة ومنطوقاً مستقلاً كذلك عن أسباب ومنطوق الحكم المستأنف الباطل فى منطوقه وأسبابه لعدم إشماله على نص مادة العقاب التى قضت محكمة أول درجة بإدانة الطاعن بناءً عليها.

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، واحال فى أسبابه على ما ورد بأسباب الحكم المستأنف، وقضى بتعديل العقوبة المقررة بها فى منطوقه، وقضى بتأييده فيما عدا ما أجرى تعديله فإنه يكون قد أصابه بدوره عوار البطلان، لإعتناقه أسباب ومنطوق حكم شابه البطلان بما يستوجب نقضه.

نقض ١٩٧٨/١٠/٢٦ - س ٢٩ - ١٤٧ - ٧٣٥ طعن ٧٧١ لسنة ٤٨ ق

نقض ١٩٦٢/١٢/٣١ - س ١٣ - ٢١٥ - ٨٨٨

وحيث انه لما تقدم جميعه، فإن الحكم المطعون فيه يكون وقد ران عليه عوار البطلان بما يستوجب نقضه والإحالة.

ومن طلب وقف التنفيذ

فإنه لما كان الإستمرار فى تنفيذ الحكم المطعون فيه ضد الطاعن من شأنه أن يرتب له أضراراً جسيمة لا يمكن مداركتها . بما يحق له طلب وقف تنفيذه مؤقتاً ريثما يفصل فى هذا الطعن .

فلهذه الأسباب

يلتمس الطاعن من محكمة النقض الأمر مؤقتاً بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً ريثما يفصل فى هذا الطعن.

والحكم :

أولاً : بقبول الطعن شكلاً .

ثانياً : وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

والإزام المدعى بالحقوق المدنية بال.....وفات المدنية.

الحامى/ رجائى عطية